@ACHRights
www.achrights.org

ACHR

اقتلاع المهجّرين :
عمليات الإخلاء القسريّ للاجئين السّوريّين في لبنان

حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2024

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) | لبنان - بيروت

فهرس المحتويات

02
الملخص التنفيذي

03
المقدمة

04
الإخلاءات القسريّة، الأنماط والإحصائيات

07
الأسباب المباشرة وغير المباشرة للإخلاء

12
السياق الحالي

14
شهادات اللاجئين حول الآثار التي يواجهونها

16
التحليل القانوني

18
التوصيات

20
المراجع

الملخص التنفيذي

أثرت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتصاعدة على لبنان، والقصف الإسرائيلي الأخير إلى تفاقم الظروف المزرية التي يواجهها 1.5 مليون لاجئ سوري، يستعرض هذا التقرير عمليات الإخلاء القسري واسعة النطاق التي يتعرض لها اللاجئون السوريون، مع تحليل الأسباب والآثار، ويقدّم تحليلًا قانونيًا لانتهاكات الإخلاء القسري من منظور حقوق الإنسان. وأخيرًا، يقدم التقرير الإجراءات الموصى بها.

النتائج الرئيسية:

1. ازدادت عمليات الإخلاء القسري للاجئين السوريين في لبنان بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث تتم بشكل فردي وجماعي، وغالبًا ما تتضمن استخدام العنف والإكراه - بما في ذلك الاعتداء اللفظي والجسدي، التهديدات، وتدمير المنازل - وتحدث في سياق أوسع من العوامل الدافعة الممنهجة التي تشمل حرمان اللاجئين من الحماية القانونية، مما يجعلهم أكثر عرضة للعودة القسرية إلى سوريا.
2. هناك عدة عوامل تؤدّي إلى عمليات الإخلاء القسري وتحدد أسبابها وأشكالها وأماكن حدوثها. قبل الأزمة الحالية، كان يُنظر إلى عمليات الإخلاء على أنّها جزء من سياسة ممنهجة تتبعها الحكومة اللبنانية لخلق بيئة معادية للاجئين.
3. أدّت السياسات المناهضة للاجئين، التدابير التمييزية، استخدام القوة من قبل القوات الأمنية، والتحديات الهيكلية طويلة الأمد، إلى تعزيز سياسات الإخلاء القسري.
4. في لبنان، غالبًا ما تكون عمليات الإخلاء القسري للاجئين السوريين تعسفية وتتم من دون اتباع الإجراءات القانونية اللازمة أو توفير الحماية والضمانات المطلوبة. وبالتالي، وفي هذا السياق يستمر لبنان في تبني إجراءات غير قانونية فيما يتعلق بعمليات الإخلاء القسري.
5. في ظل الهجمات الإسرائيلية الحالية، استمرت عمليات الإخلاء في سياق نزوح واسع النطاق، مما يضيف عوامل دفع جديدة ويضاعف السياسات التمييزية القائمة ضد اللاجئين السوريين، مما يجبر بعضهم على العودة القسرية إلى سوريا. اللاجئون الذين يُجبرون على ترك منازلهم يواجهون تحديات إضافية، حيث يصبحون أكثر عرضة لانتهاكات، بما في ذلك خطر الترحيل القسري، خصوصًا أثناء نزوحهم الداخلي الحالي مع وجود عقبات إضافية.
6. أدّت الهجمات الإسرائيلية واسعة النطاق إلى تعقيد التحديات التي يواجهها اللاجئون، مما دفع العديد منهم إلى العودة القسرية إلى سوريا حيث يواجهون مزيدًا من المخاطر والتحديات.

التوصيات:

يدعو مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، الحكومة اللبنانية إلى التوقف الفوري عن عمليات الإخلاء القسري المنهجي وإلغاء السياسات التمييزية والعمليات الأمنية التي تفاقم الأوضاع المأساوية التي يواجهها اللاجئون السوريون في لبنان. يجب على السلطات ضمان الوصول إلى مأوى ملائم، وحماية حقوق اللاجئين في السكن، وتوفير الحماية والضمانات فيما يتعلق بالإسكان والمأوى. كما يجب على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أن تؤكد مجددًا أن سوريا ليست آمنة للعودة، وأن تضمن أن يشمل تفويضها حماية حقوق اللاجئين بما في ذلك احتياجاتهم في الإسكان والمأوى. وينبغي على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لتقديم المساعدات الإنسانية لجميع الفئات المتضررة – بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية- بناءًا على الاحتياجات ومن دون تمييز.

المقدّمة

لقد أثّرت الأزمات المتعدّدة التي شهدها لبنان على مدى العقد الماضي بشكل كبير على اللاجئين السوريين، الذين لا يزالون يعيشون في بيئة صعبة، تعاني من الاستقطاب السياسي وعدم الاستقرار، وضعف الحوكمة، إضافةً لانهيار الاقتصاد، وتزايد التحديات والتوترات الاجتماعية والسياسية. ويواجه اللاجئون السوريون في لبنان تحدياتٍ هائلة، حيث يقيم أكثر من 1.5 مليون سوري في البلاد بحسب "مفوضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين"[1] حيث لا يستطيع 90٪ منهم تحمّل تكاليف احتياجاتهم الأساسية،[2] وتفتقر نسبة كبيرة منهم للوصول إلى الرعاية الصحية الكافية والتعليم، وعلاوةً على ذلك يفتقر معظم اللاجئين السوريين إلى تصاريح إقامة سارية المفعول، بسبب التدابير الصارمة المتزايدة التي تفرضها السلطات اللبنانية، ضافة إلى هذه الصعوبات، رصد مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) آلاف الحالات من اللاجئين السوريين الذين تم إخلاؤهم قسرًا في جميع أنحاء لبنان، وهو نمط يزداد خطورة ويتطلب تدخلًا عاجلًا من المجتمع الدولي والمنظمات ذات الصلة.

ويواجه اللاجئون السوريون أيضًا، عداءًا متزايدًا وحملات إعلامية منسقة تطالب بعودتهم الفورية إلى سوريا. غالبًا ما يرافق هذه الحملات خطاب مناهض للاجئين من العديد من القادة السياسيين والدينيين الذين يلقون باللوم على اللاجئين في انهيار الاقتصاد اللبناني ويدعون إلى زيادة التعاون مع نظام الأسد لتسهيل عودتهم، على الرغم من المخاطر التي قد يواجهونها. وتؤدّي هذه الروايات إلى تفاقم التوتر بين اللاجئين السوريين والمجتمع المضيف اللبناني وتخلق بيئة خطرة تبرر السياسات والإجراءات التمييزية المستمرة التي أدت إلى انتهاكات جسيمة لحقوق اللاجئين.

ومع استمرار الأعمال العدائية الإسرائيلية في لبنان التي بدأت في سبتمبر/أيلول، تفاقمت عمليات الطرد والإخلاء القسري للاجئين السوريين بطرق مختلفة. فوفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، أدى الهجمات الإسرائيلية على لبنان حتى 25 نوفمبر/تشرين الثاني إلى نزوح 899,725 شخصٍ داخليًا.[3] ومع ذلك، لا يزال التقدير الدقيق لعدد النازحين غير معروف نظرًا لوجود العديد من الثغرات في البيانات والتحديات المتعلقة بموثوقية البيانات المتاحة.

يهدف هذا التقرير إلى دراسة عمليات الإخلاء القسري للاجئين السوريين في لبنان من خلال تحليل العوامل المختلفة التي تؤدّي إلى الإخلاء وآثارها على اللاجئين السوريين. ويعرّف التقرير مصطلح "الإخلاء القسري" ويؤكد كيف حاولت السلطات اللبنانية تصوير عمليات الإخلاء على أنها قرار "طوعي". ثم يوجز الأنماط المختلفة لعمليات الإخلاء القسري ويحلل مختلف أسبابها المباشرة وغير المباشرة ويقيّم آثارها على اللاجئين السوريين مع التركيز بشكل خاص على كيفية تطوّر هذا الانتهاك في ظل التصعيد الإسرائيلي، ويلي ذلك تحليل قانوني مفصل ويختتم برسائل رئيسية.
وتجمع منهجية هذا التقرير بين البيانات الأولية - بما في ذلك مصادر الشهادات التي تم الحصول عليها من خلال إجراء مقابلات مع العديد من اللاجئين السوريين الذين تم إخلاؤهم - والبيانات الثانوية من مصادر مثل المقالات الإخبارية والمجلات والتقارير الحقوقية.

اتبع مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) منهجية صارمة، لضمان أن تعكس النتائج والتوصيات واقع عمليات الإخلاء القسري في لبنان. أُجريت مقابلات نوعية مع عشرة ضحايا من عمليات الإخلاء لتقديم تجارب شخصية حية. بالإضافة إلى ذلك، رصد مركز وصول أكثر من 4,000 حالة فردية وجماعية من عمليات الإخلاء القسري التي نفذتها الشرطة البلدية والقوات الأمنية المختلفة بين يناير وأكتوبر 2024. تم نسخ جميع المقابلات وترجمتها من اللغة العربية وتحليلها بعمق لتحديد الأنماط المتكررة للانتهاكات والسلوكيات المنهجية. التزم ACHR بمنهجيته المعتادة وضمان أن يكون التحليل محايدًا ويعمل كتوضيح للواقع الذي يعيشه اللاجئون السوريون في لبنان.

1-United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Lebanon - UNHCR Global Focus," accessed November 19, 2024, https://reporting.unhcr.org/operational/operations/lebanon
2-United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "UNHCR Lebanon at a Glance," accessed November 19, 2024, https://www.unhcr.org/lb/at-a-glance
3-International Organization for Migration (IOM) Mobility Snapshot - Round 65 - 25-11-2024 | Displacement Tracking Matrix (2024, April 29). https://dtm.iom.int/reports/mobility-snapshot-round-65-25-11-2024

الإخلاءات القسريّة: الأنماط والإحصاءات

تعرّف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عمليات الإخلاء القسري بأنها: "الإبعاد الدائم أو المؤقت للأفراد و/أو الأسر و/أو المجتمعات المحلية من منازلهم و/أو أراضيهم التي يشغلونها رغمًا عن إرادتهم، من دون توفير أشكال مناسبة من الحماية القانونية أو الوصول إلى غيرها من أشكال الحماية القانونية."[4] ومع استمرار لبنان في حملته الممنهجة ضد اللاجئين، طُرد آلاف السوريين من منازلهم تعسفيًا، ويواجه آلاف آخرون خطر الطرد. إن حملة الإعادة الطوعية أو ما يعرف باسم "العودة الطوعية" الأخيرة في لبنان التي تستهدف اللاجئين السوريين، تغذيها في المقام الأول المشاعر المعادية للسوريين والممارسات التمييزية والإكراه التي تجعل الطبيعة "الطوعية" لهذه العودة مشكوكًا فيها. وغالبًا ما عرّضت عمليات الطرد الجماعي التي قامت بها السلطات اللبنانية، اللاجئين لعدّة انتهاكات مثل الإيذاء الجسدي أو اللفظي والترهيب. ومع ندرة الموارد مثل المأوى بسبب العنف المستمر في لبنان، تتزايد التوترات المجتمعية والخطابات المعادية للاجئين، مما يزيد من تهميش اللاجئين المستضعفين. إن عمليات الإخلاء القسري غير طوعية، ومع ذلك، في السياق اللبناني، غالبًا ما يتم تقديمها على أنها طوعية لتبدو ظاهريًا أكثر شرعيّة. ويتحقق ذلك بشكل رئيسي من خلال أشكال مختلفة من الإكراه، والتي تنتج عن الضغط الاجتماعي أو السياسي أو المالي، وكلها تساهم في خلق بيئة من انعدام الأمن والخوف والتي تؤدّي بشكل مباشر وغير مباشر إلى اتخاذ القرار بمغادرة البلاد. وتفيد رواية "الطوعية" في عمليات الإخلاء، السلطات لأنها تضفي الشرعية على الإخلاء القسري وتجنّب السلطات ردود فعل المنظمات الدولية والمجتمع الدولي والإدانة. يمكن تصنيف عمليات الإخلاء القسري في لبنان إلى نوعين: الإخلاء الفردي والجماعي

> **"غالبًا ما عرّضت عمليات الطرد الجماعي التي قامت بها السلطات اللبنانية، اللاجئين لعدّة انتهاكات مثل الإيذاء الجسدي أو اللفظي والترهيب.**

نوع الإخلاء	المستهدفون	الجهة المُنفذة	الأسباب	طريقة التنفيذ
إخلاءات فرديّة	منازل مُحدّدة، بما في ذلك الأفراد الذين يعيشون بمفردهم.	المالكون	عدم القدرة على دفع الإيجار في الوقت المُحدّد، نزاعات الإيجار، أو التمييز.	الحوار، سواءً كان حضاريًّا أو عدائيًّا.
إخلاءات جماعيّة	العديد من المساكن في منطقةٍ معينة.	القوات المُسلّحة اللّبنانيّة، الشرطة البلديّة، أمن الدولة ومخابرات الجيش.	عدم وجود عقد إيجار قانونيّ، تصاريح إقامة سارية، أو عدم الامتثال للأنظمة البلديّة الأخرى.	أساليب عنيفة غالبًا مثل التخويف، الإهانة، والإساءة الجسديّة/ اللّفظيّة.

النموذج 1. أنواع الإخلاءات الّتي يتعرض لها اللاجئون السوريون وخصائصها.

4-The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Forced Evictions," accessed June 27, 2024, https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-housing/forced-evictions.

من المهم ملاحظة أن أي نوع من الإخلاء لا يعتبر قانونيًا ما لم يتم الحصول على أمر قضائي والوفاء بالتزامات معينة تتعلق بالحماية.[5] في الواقع، عادةً ما تكون اتفاقيات الإيجار بين الملاك واللاجئين السوريين شفوية بدلاً من أن تكون عقودًا قانونية رسمية، مما يسمح للملاك بتجنب الالتزامات القانونية، التهرب من الضرائب، والحفاظ على القدرة على طرد المستأجرين أو رفع الإيجارات في أي وقت. غالبًا ما لا يكون لدى اللاجئين خيار سوى قبول هذه الشروط، حتى إذا لم يتم تسجيل الاتفاقية رسميًا لدى البلدية.
تشير الحواجز القانونية المتعلقة بالأوراق الضرورية في كثير من الأحيان إلى أن اللاجئين عالقون في مأزق قانوني، حيث لا يُسمح لهم بتوقيع عقود الإيجار (من دون تصاريح إقامة قانونية)، ولكن من شبه المستحيل أيضًا تجديد أو الحصول على تلك التصاريح. تعمل التعقيدات المتعلقة بالإقامة والإجراءات الصعبة التي تفرضها السلطات كعامل ضغط يدفع اللاجئين لمغادرة منازلهم ومن ثم مغادرة لبنان.

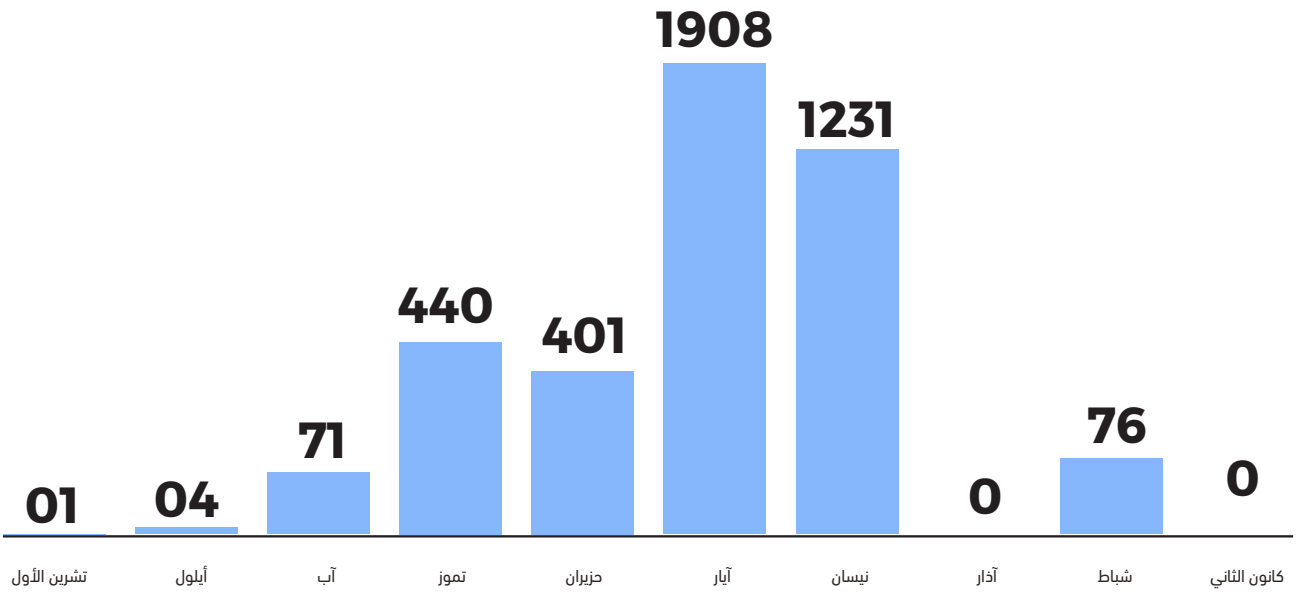

النموذج 2: عدد اللاجئين السوريين الذين تم اخلاؤهم منذ يناير/كانون الثاني إلى أكتوبر/تشرين الأول 2024

ملاحظة: تعكس هذه الأرقام عدد الحالات التي تم توثيقها من قبل مركز وصول لحقوق الإنسان، بينما تتجاوز الأرقام الفعليّة ما قام المركز بتوثيقه.

كما هو مبين في النموذج 2، تتقلب معدلات الإخلاء القسري تبعًا للمناخ الاجتماعي والسياسي في لبنان. حيث بلغت معدلات الإخلاء ذروتها بشكل ملحوظ خلال شهري أبريل/نيسان ومايو/أيار. وتزامن ذلك مع مؤتمر بروكسل حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"، الذي عقد في مايو/أيار 2024، ما يشير إلى أن الاهتمام الدولي باللاجئين السوريين في لبنان و/أو التمويل الكبير الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للحكومة خلال تلك الفترة مكّن السلطات الأمنية من اتخاذ إجراءات صارمة ضد اللاجئين، ولوحظت هذه الممارسات بشكل ممنهج، إذ تتبعها السلطات المحلية فيما يبدو أنه محاولة للفت أنظار المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وذلك بهدف استجرار المزيد من التمويل والدعم من المؤتمر. على سبيل المثال وقبل انعقاد مؤتمر بروكسيل عام 2023، بدأت السلطات اللبنانية بحملة ترحيل قسرية ممنهجة للاجئين، فيما كانت حجّة السلطات هي تنفيذ القرار الضمني الذي اتّخذ في عام 2019 من قبل المجلس الأعلى للدفاع التابع لوزارة الدفاع، والقاضي بترحيل جميع السوريين الذين دخلوا إلى لبنان بطريقة غير نظامية بعد تاريخه.

5- Access Center for Human Rights (ACHR), "Forced Eviction of Syrian Refugees in Lebanon," May 11, 2021, https://www.achrights.org/en/2021/05/11/12214

يقارن هذا النموذج معدلات الإخلاء الموثقة بين أوائل يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول لعامي 2023 و2024. وتعكس الزيادة التي تبلغ حوالي 7 أضعاف، الضوء على خطورة الحملة المكثفة التي تشنها السلطات اللبنانية على اللاجئين[6]. ويعكس الارتفاع في معدلات الإخلاء نوايا الحكومة في الحد من وجود اللاجئين السوريين في لبنان بشكل كبير

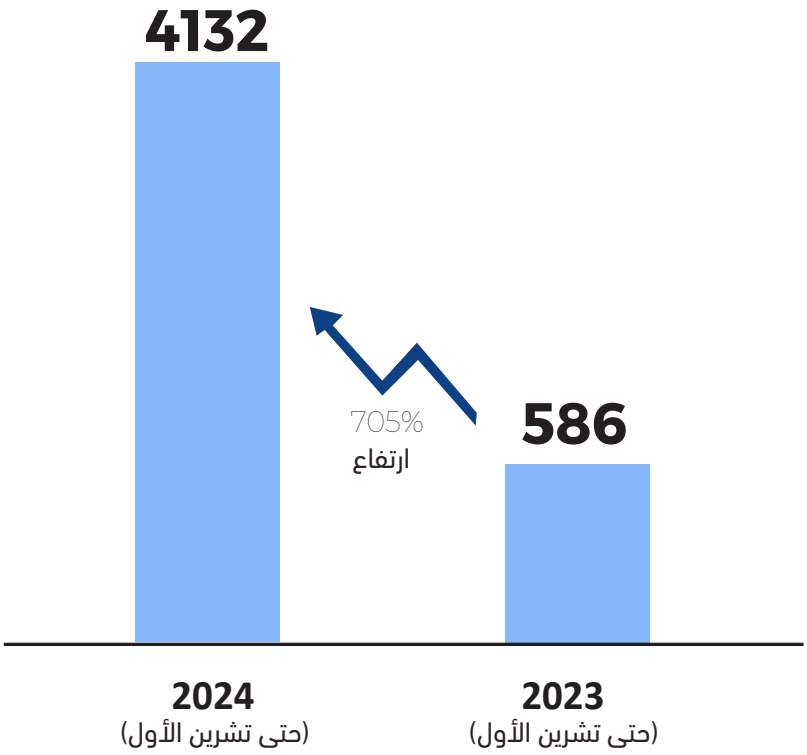

النموذج 3: عدد اللاجئين السّوريين الذين تم إخلاؤهم في عامي 2023 و 2024
ملاحظة: العدد الحقيقي لحالات الإخلاء القسري يتجاوز الأرقام الموثقة.

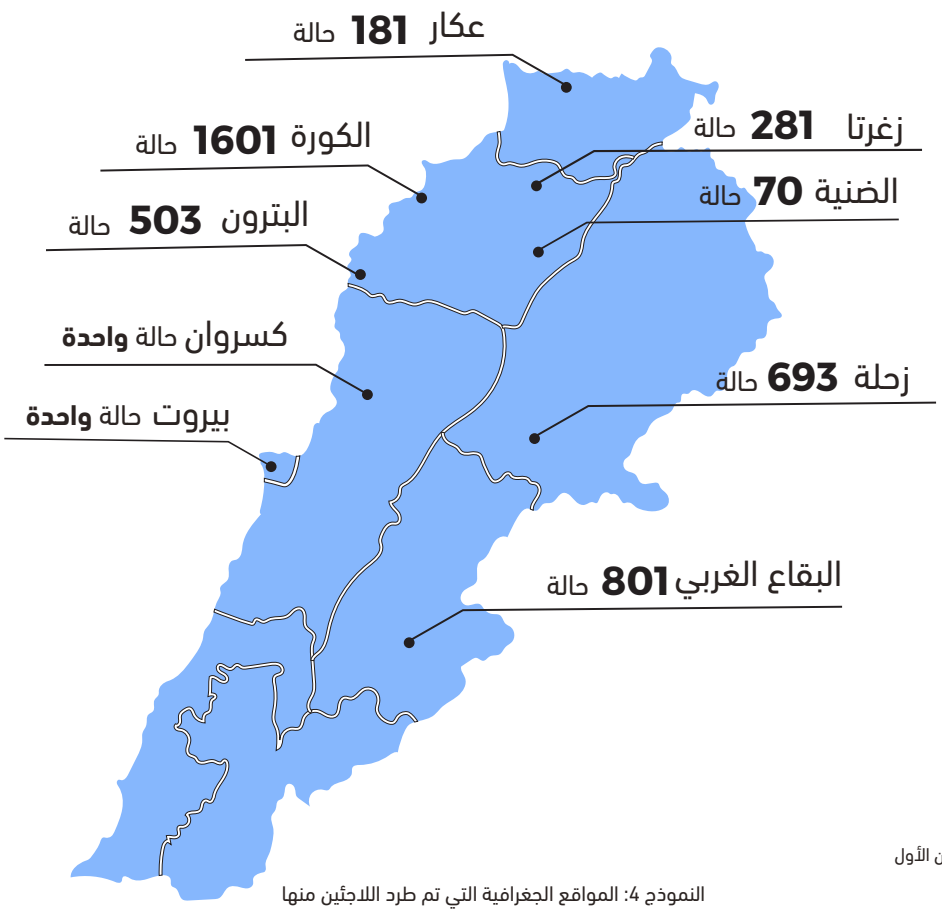

4132
اخلاء قسري
بين ١ كانون الأول حتى ٣١ تشرين الأول

النموذج 4: المواقع الجغرافية التي تم طرد اللاجئين منها

6- تمثل هذه الحالات فقط تلك التي وثقها مركز وصول لحقوق الإنسان؛ وقد تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير

الأسباب المباشرة وغير المباشرة للإخلاء

كثيرًا ما يردد العديد من السياسيين اللبنانيين هذا الكلام أعلاه، حيث يدّعي العديد منهم أن اللاجئين ضيوف على الحكومة التي تضطر إلى تغطية نفقاتهم من إيجار منزل ورعاية صحية وتعليم. إن التعصب تجاه اللاجئين السوريين في المجتمع اللبناني ليس ظاهرةً جديدةً، ولكنّ حدّتها ازدادت وأصبحت أكثر عنفًا مع مرور الوقت، وخصوصًا بعد أن ارتبطت عصابة سورية عابرة للحدود تعمل بين سوريا ولبنان بمقتل مسؤول في القوات اللبنانية.[8] وبعد مقتله، أصبح السوريون الذين يقيمون في بعض المجتمعات المسيحية هدفًا لجرائم الكراهية والممارسات التمييزية من قبل السلطات اللبنانية وبعض المدنيين المنتمين لأحزاب سياسية معادية للاجئين على حد سواء. كما كانت هناك العديد من الحالات التي تعرّض فيها لاجئون للطرد والضرب من قبل شرطة البلدية أو عصابات محلية[9] إضافةً إلى الاختطاف من قبل حزب الله اللبناني.[10] وفي برج حمود، وهي بلدة تقع شمال شرق بيروت، تجمهرت مجموعة من المواطنين اللبنانيين على لاجئ سوري واعتدت عليه جسديًا،[11] كما تم توجيه تهديدات إلى سوريين آخرين لإجبارهم على مغادرة البلدة.[12] وخلال الأشهر الماضية، انتشر العديد من مقاطع الفيديو على منصات التواصل الاجتماعي التي تظهر الاعتداء والتحرش بالسوريين.[13] يمكن فهم هذه الممارسات على أنها أحد الأسباب المباشرة لعمليات الإخلاء القسري حيث يتم الضغط اجتماعيًا على اللاجئين لمغادرة منازلهم بسبب العداء المتزايد والخوف من المداهمات الأمنية وغيرها من المضايقات.

"إلى أين يذهبون (اللاجئون السّوريون) بعد ذلك ليس مشكلتي."[7]

رمزي نهرا
محافظ الشمال

ازداد العنف الذي يحمل طابعًا طائفيًا ضد اللاجئين السوريين إلى حد كبير.[15] ويُستهدف اللاجئون السوريون من قبل مجموعات من المدنيين، كما يتعرضون للاعتداء الجسدي واللفظي والإذلال والخطف. في بعض المجتمعات المحلية في بيروت، يتعرّض السوريون إلى التهديد من قبل المدنيين للمغادرة أو مواجهة العواقب، ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن مجموعات من السكّان في البلدات ذات الغالبية المسيحية فرضوا حظر تجوّل غير رسمي على اللاجئين، وهدّدوهم بالطرد الجماعي وخلقوا بيئة من الخوف.[16] وقد استُخدم الدين في كثير من الأحيان لتبرير الإكراه والتمييز، مع استخدام مجازات الإسلاموفوبيا الشائعة كسلاح لتكريس روايات مثل أن اللاجئين ذوي الأغلبية المسلمة هم جزء من خطة لتغيير التوازن الديموغرافي في البلاد.

"يبدأ الحل باعتبار معظم المناطق في سوريا آمنة بحيث يمكن ترحيل السوريين الذين لجأوا إلى لبنان إلى هناك ... بمجرد وجود مناطق آمنة في سوريا واعتراف المجتمع الدوليّ بذلك، سيتم ترحيل معظم السّوريّين الذين في لبنان من دون عمل أو مسوغ قانونيّ."[14]

نجيب ميقاتي
رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان.

7-La Croix International, "Lebanon: Syrian Refugees Facing Wave of Expulsions," June 19, 2024, https://international.la-croix.com/bakhitastories/lebanon-syrian-refugees-facing-wave-of-expulsions.
8-Lyana ALAMEDDINE and Michel HALLAK, "Around 1,100 Syrian refugees forced to evacuate Kouba, north Lebanon," L'Orient Today, May 29, 2024, https://today.lorientlejour.com/article/1415455/around-1100-syrian-refugees-forced-to-evacuate-kouba-north-lebanon.html.
9-Ammar Musarea, "Protecting Syrian Refugees in Lebanon," Washington Institute (Washington Institute, May 8, 2024), https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/protecting-syrian-refugees-lebanon.
10-Philippe Pernot, "In Crisis-hit Lebanon, Syrian Refugees Kidnapped for Ransom," The New Arab, September 12, 2023, https://www.newarab.com/analysis/crisis-hit-lebanon-syrian-refugees-kidnapped-ransom.
11-"X (Formerly Twitter)," April 8, 2024, https://x.com/sawtkellebnen/status/1777424206680014998.
12-"X (Formerly Twitter)," April 10, 2024, https://x.com/jamil_el_sayyed/status/1778094264502604058.
13-Nada Maucourant Atallah, "Attacks Against Syrians in Lebanon Surge After Killing of Christian Party Official," The National, April 14, 2024, https://www.thenationalnews.com/news/mena/2024/04/12/syrians-lebanon-attacks-lebanese-forces-pascal-sleiman/.
14-L'Orient Today, "'Most Syrians' in Lebanon Will Be 'deported,' Mikati Says From Bkirki", April 13, 2024, https://today.lorientlejour.com/article/1410127/most-syrians-in-lebanon-will-be-deported-mikati-says-from-bkirki.html.
15-Andrea López-Tomàs, "Anti-Syrian Sentiment Intensifies in Lebanon Amid Economic Crisis," The Media Line, April 24, 2024, https://themedialine.org/top-stories/anti-syrian-sentiment-intensifies-in-lebanon-amid-economic-crisis/.
16-Atallah, "Attacks Against Syrians in Lebanon Surge After Killing of Christian Party Official."

"مئات الآلاف من اللاجئين السّوريين الذين يزعزعون استقرار الدولة اللّبنانيّة ويهددون مستقبلها... لقد أصبحوا الآن تهديدًا ديموغرافيًّا وسياسيًّا وأمنيًّا حقيقيًا"[17]

الكاردينال بشارة بطرس الراعي
بطريرك أنطاكية الماروني.

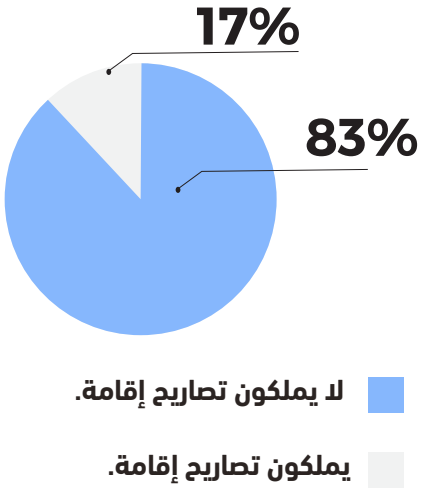

ومن الأسباب الرئيسية لعمليات الإخلاء القسري هي القيود التي تفرضها الحكومة على تصاريح الإقامة. ففي 3 مايو/أيار 2023، أعلن وزير الداخلية، بسام مولوي، عن مجموعة من القيود التي تحظر تأجير العقارات للاجئين غير المسجلين لدى البلديات والذين لا يملكون إقامة قانونية.[18] وفي السياق، فإن حوالي 83% من اللاجئين السوريين لا يملكون تصاريح إقامة.[19] وبالتعاون مع المخابرات العسكرية، تقوم قوات الشرطة البلدية بطرد اللاجئين السوريين من مبانيهم ومساكنهم العشوائية، وتغلقها بأقفال لمنعهم من الدخول.[20] وفي حالة موثقة، رصد المركز العربي لحقوق الإنسان حالة زوجين حوصر أطفالهما داخل منزلهما المغلق.

اضطر السيد حمزة والسيدة ياسمين إلى الخروج من منزلهما لقضاء بعض الالتزامات، تاركين أطفالهما في المنزل. وعند عودتهما، سرعان ما أدركا أن القوات كانت هناك حيث كان منزلهما مغلقًا بإحكام، وأطفالهما بداخله. نُصح الوالدان بعدم كسر الإغلاق والبحث عن طرق بديلة لإخراج الأطفال. ثم عثروا على نافذة صغيرة عالية، وجعلوا شخصًا نحيفًا بما يكفي ليدخل من خلالها إلى المنزل وأخرجوا الأطفال

17-Catherine Pepinster, "Lebanese Church Leader Calls for Repatriation of Syrian Refugees," The Tablet, January 12, 2023, https://www.thetablet.co.uk/news/16393/lebanese-church-leader-calls-for-repatriation-of-syrian-refugees.
18-The Cradle, "Lebanon Tightens Restrictions on Syrian Refugees," May 4, 2023, https://thecradle.co/articles-id/523.
19-ReliefWeb, "Lebanon: Hundreds of Thousands of Syrian Refugees at Imminent Risk of Deportation - Lebanon", May 17, 2024, https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-hundreds-thousands-syrian-refugees-imminent-risk-deportation.
20-Daraj, "Arbitrary Eviction Notices: Syrian Refugees in Lebanon Forced to the Streets - Daraj," Daraj, July 15, 2024, https://daraj.media/en/arbitrary-eviction-notices-syrian-refugees-in-lebanon-forced-to-the-streets/.

في الثامن من مايو/أيار 2024، فرض الأمن العام اللبناني قواعدًا صارمةً جديدةً، لمنع تشغيل أو إيواء أو تأجير المواطنين، للاجئين غير الشرعيين.[21] كما أوقف تجديد الإقامات كأساس لعقود الإسكان واستأنف عمليات الإعادة "الطوعية والآمنة" للاجئين السوريين. وفي أعقاب هذا القرار، أغلقت البلديات بالقوة المحال التجارية التي يملكها أو يديرها سوريون، وفرضت حظر التجوّل، ووقعت اعتقالات ومداهمات أمنية، ووردت تقارير عديدة عن إلغاء تصاريح الإقامة.[22] وفي بعض المناطق، بادرت القوات في طرد اللاجئين من القرى، والطلاب من مدارسهم اللبنانية.[23] وتجبر أنظمة الإقامة الجديدة للأمن العام اللاجئين على البقاء في لبنان بصورة غير قانونية،[24] ما يبرّر ادّعاء السلطات بأن اللاجئين غير الشرعيين فقط هم الذين سيتم ترحيلهم.

"أغلقت البلديات بالقوة المحال التجارية التي يملكها أو يديرها سوريون، وفرضت حظر التجوّل، ووقعت اعتقالات ومداهمات أمنية، ووردت تقارير عديدة عن إلغاء تصاريح الإقامة.

"قد تمتد الأزمة السورية بسهولة لمدة 13 سنة أخرى. فوجود جميع اللاجئين، باستثناء الحاصلين على تصاريح الإقامة، غير قانوني، حيث يبلغ عدد اللاجئين السوريين الشرعيين حوالي 300 ألف لاجئ فقط."[25]

سمير جعجع
رئيس حزب القوات اللبنانية

في أبريل/نيسان 2024، أعلن وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني، هيكتور حجار، عن خارطة طريق لمعالجة وضع اللاجئين السوريين في لبنان.[26] وتشمل الخطة إجراء مسح للاجئين السوريين لتحديد من تنطبق عليه شروط تصنيفه كنازح. وبموجب خطته المقترحة، سيتم تفكيك مخيّمات وأماكن سكن اللاجئين الذين لا تنطبق عليهم المعايير، ما يعني تزايد خطر الإخلاء القسري وارتفاع احتمال إعادة توطينهم أو ترحيلهم.

21-Lebanese General Security. "ضبط وتنظيم ملف السوريين." Lebanese General Security - posts. Accessed July 25, 2024. https://www.general security.gov.lb/ar/posts/418.
22-ReliefWeb, "Lebanon: Hundreds of Thousands of Syrian Refugees at Imminent Risk of Deportation."
23-Paula Astih, "Lebanese Interior Ministry, General Security Take Steps to Resolve Syrian Refugee Crisis," Asharq Al-Awsat, April 20, 2024, https://english.aawsat.com/arab-world/4975506-lebanese-interior-ministry-general-security-take-steps-resolve-syrian-refugee.
24-Sara Stachelhaus, "EU-Lebanon Deal: Turning a Blind Eye to Reality | Heinrich Böll Stiftung | Brussels Office - European Union," Heinrich Böll Stiftung | Brussels Office - European Union, July 16, 2024, https://eu.boell.org/en/2024/07/16/eu-lebanon-deal-turning-blind-eye-reality.
25-Enab Baladi, "Samir Geagea: 40% of Syrians in Lebanon Are 'Illegal Refugees,'" April 19, 2024, https://english.enabbaladi.net/archives/2024/04/samir-geagea-40-of-syrians-in-lebanon-are-illegal-refugees/.
26-Malek Jadah, "Syrians who are not 'displaced' could face forced repatriation under new government proposal," L'Orient Today, April 2, 2024, https://today.lorientlejour.com/article/1408960/syrians-who-are-not-displaced-could-face-forced-repatriation-under-new-government-proposal.html.

"(تنظيم الوضع القانوني للسوريين وإدارة عودتهم) هي استراتيجية وطنية تلتزم بمبدأ العودة الطوعية إلى الوطن وتنزع فتيل العداء المحتمل بين الشعبين اللبناني والسوري."[27]

اللواء الياس البيسري
المدير العام للأمن العام
بالوكالة.

على الرغم من الاستراتيجية الوطنية التي ينتهجها السياسيون اللبنانيون لـ "تنظيم" الوضع القانوني للسوريين و"إدارة" "عودتهم الطوعية"، لم يتخذ لبنان أي خطوات جدية نحو هذا الهدف منذ عام 2015، وبدلًا من ذلك يبدو أن الاستراتيجيات الحالية تركز على ترحيل اللاجئين قسرًا من خلال قوات الأمن اللبنانية عن طريق تعمد مفاقمة الظروف المعيشية الصعبة واستخدام "عوامل دفع" أخرى للضغط على اللاجئين للمغادرة.

وتشمل بعض الأسباب غير المباشرة تصاعد الحملات الإعلامية المعادية للاجئين السوريين التي تشنها السلطات اللبنانية، التي تهدف إلى تصوير اللاجئين السوريين في صورة سلبية للغاية، كمجرمين وأعباء اقتصادية وتهديدات للمجتمع اللبناني. وبذلك، تعمل هذه الحملات على استخدام اللاجئين كـ "كبش فداء" لمشاكل البلاد. على سبيل المثال، أُطلقت مؤخرًا حملة مثيرة للجدل بعنوان "فكّوا الأضرار... قبل فوات الأوان"،[29] لتحميل اللاجئين السوريين مسؤولية الانهيار المالي في لبنان. وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الخبراء الاقتصاديين، فنّدوا هذه الروايات، مشيرين إلى أنّ الأزمة الاقتصادية اللبنانية لم تنتج عن تدفّق اللاجئين السوريين الذي تلقّى لبنان مبالغ كبيرة من المساعدات الدولية من أجله، بل سببها في المقام الأول عوامل هيكلية كانت ظاهرة قبل الأزمة.[30] [31] وتمثّل هذه الروايات عوامل دفع لارتكاب المزيد من الانتهاكات، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري. حيث شملت سياسة الحكومة اللبنانية في السنتين الأخيرتين قرار حظر بناء خيم أو مخيمات جديدة لإيواء اللاجئين، ما أدى إلى تقليص خيارات إيوائهم بشكل كبير.[32]

"هناك تغيرات ديموغرافية خطيرة جارية، سنصبح لاجئين في بلدنا."[28]

هيكتور حجار
وزير الشؤون الاجتماعية
اللبناني.

27-Kulluna Irada, "The Syrian Refugee Crisis in Lebanon: Managing the Crisis and Ensuring the Right of Return", May 16, 2024, https://kulluna-irada.org/article-172.
28-Rudaw, "'I'd Rather Die': Syrians in Lebanon Fear Deportation," April 28, 2023, https://www.rudaw.net/english/middleeast/syria/280420231.
29-Info Migrants, "Posters, Ads Against Syrian Refugees Spark Uproar in Lebanon," March 1, 2024, https://www.infomigrants.net/en/post/55946/posters-ads-against-syrian-refugees-spark-uproar-in-lebanon.
30-Nadia Al-Faour, "How Syrian Refugees Became a Scapegoat for Lebanon's Man-made Catastrophe," Arab News, September 25, 2022, https://www.arabnews.com/node/2168811/middle-east.
31-Ward, "The Ad Campaign in Lebanon Fuelling Violence Against Syrians".
32-Mateo Nelson, "Syrians Fleeing Lebanon's South Struggle Amid Lack of Support," Syria Direct, January 28, 2024, https://syriadirect.org/syrians-fleeing-lebanons-south-struggle-amid-lack-of-support/.

وينطوي اتفاق الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان، الذي سيقدم للبنان مليار يورو على مدى ثلاث سنوات لتعزيز دعم البلاد للاجئين والحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، على إشكالية كبيرة. إذ أنَّ تقديم الدعم المالي للجهات الفاعلة في الحكم والأمن التي تعتبر المتورّطين الرئيسيين في انتهاكات حقوق الإنسان قد يعمل على تشجيع إفلاتها من العقاب، ومن المرجح أن يغذي هياكل الحكم الفاسدة والسياسات غير القانونية وكما أشار مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.[34] وعلى الرغم من أن هذه حزمة المساعداتكانت بالفعل موضع انتقاد من قبل العديد من المسؤولين، إلا أن صفقة الاتحاد الأوروبي والدعوات الأخيرة لإعادة تقييم سلامة سوريا لزيادة "العودة الطوعية" للاجئين السوريين توضح استعداد الاتحاد الأوروبي لإسناد هذا التحدي[35] إلى الدول المجاورة لسوريا والتي تقع على طرق الهجرة غير النظامية.

في الفترة التي سبقت القصف الإسرائيلي الحالي على لبنان، كان اللاجئون السوريون يواجهون تحديات تهدّد وجودهم في لبنان، لكنهم رغم ذلك اختاروا البقاء في لبنان بدلًا من العودة إلى سوريا. وينحدر العديد من اللاجئين السوريين من مناطق على الحدود السورية اللبنانية التي يسيطر عليها حزب الله كليًا أو جزئيًا حيث أدى القتال العنيف إلى نزوح جماعي لمئات الآلاف منذ منتصف عام 2013. ويضاف إلى عدم قدرتهم على الحركة، العوائق القانونية التي تمنعهم من مغادرة لبنان، والدمار الذي لحق ببلداتهم، إضافةً إلى الخوف من الاعتقال من قبل النظام السوري. وغالبًا ما يتم تجاهل هذه العوامل والمخاطر ، وبدلًا من ذلك، عمد المسؤولون اللبنانيون إلى تجاهل الجانب الإنساني واعتماد الخطاب الأمني والتلميح بخطر فرار اللاجئين من لبنان عبر البحر إلى أوروبا كاستراتيجية لتلقي المزيد من المساعدات المالية.

"لقد كلّف نزوح السوريين لبنان أكثر من 40 مليار دولار أميركي منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية في العام 2011."[33]

عبد الله بو حبيب
وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية.

"وهذا خطر. فالفساد يمكن أن يقوض الحزمة المالية للاتحاد الأوروبي."[36]

يوسف خليل
وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال في لبنان

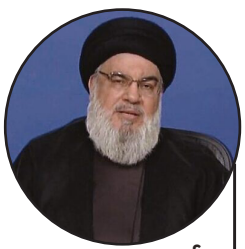

"أدعو إلى قرار وطني يقول: "لقد فتحنا البحر، من يريد المغادرة إلى أوروبا، إلى قبرص، البحر أمامكم. خذوا قارباً واركبوه."[37]

حسن نصر الله
الأمين العام السابق لحزب الله.

33-Xinhua, "Syrian refugees cost Lebanon over 40 bln USD since 2011: FM," China.org.cn, January 23, 2023, http://www.china.org.cn/world/Off_the_Wire/2023-01/23/content_85072361.htm.
34-Natasha Hall and Will Todman, "Lebanon's Dangerous Campaign Against Refugees," CSIS, June 4, 2024, https://www.csis.org/analysis/lebanons-dangerous-campaign-against-refugees.
35-Menelaos Hadjicostis, "7 EU Members Say Conditions in Syria Should Be Reassessed to Allow Voluntary Refugee Returns | AP News," AP News, June 7, 2024, https://apnews.com/article/migrants-refugees-syria-eu-lebanon-safe-zones-returns-3b52a8b2d55acb6838c1e34916638f4b.
36-Kataeb, "Corruption Could Undermine EU Financial Package, Says Lebanon's Finance Minister," https://kataeb.org/, May 4, 2024, https://en.kataeb.org/articles/corruption-could-undermine-eu-financial-package-says-lebanons-finance-minister.
37-Arab News, Afp, "Hezbollah Chief Urges Beirut to Allow Syrian Migrant Boats to Leave for Europe", May 13, 2024, https://www.arabnews.com/node/2509611/middle-east.

السياق الحالي: القصف الإسرائيلي وتزايد عمليات الإخلاء وتحديات الإسكان

مع استمرار التصعيد الإسرائيلي على لبنان، أصبح اللاجئون السوريون نازحين داخليًا مرة أخرى. ولم تتمكن أعداد كبيرة من الذين فروا من الجنوب، من تأمين سكن أو مأوى آمن بديل، وأفادت الإحصاءات أن حوالي 500 ألف شخص "عادوا" إلى سوريا منذ 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.[38] وخلال الأسابيع القليلة الأولى من الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان، أصدرت عدة بلديات تحذيرات من أن اللاجئين الفارين من الجنوب لن يتم الترحيب بهم في محافظاتهم وأن أي لاجئ يستضيف عائلة أخرى فارة من الجنوب سيتم ترحيله قسرًا. وفي بعض الحالات، هددت بعض البلديات أيضًا أولئك الذين يساعدون النازحين بإجراءات عقابية. وعلاوة على ذلك، رفع العديد من ملّاك المنازل أسعار الإيجارات على اللاجئين الذين هم في حاجة ماسة إلى السكن، وطلب آخرون دفع سلف شهرية لا يمكن تحملها لتأمين السكن، وفي بعض الحالات تراجع الملاك عن اتفاقات الإيجار المبرمة سابقًا لطرد اللاجئين. وقد أدى هذا الأمر إلى تفاقم زيادة معاناتهم، وانتشار التشرد على نطاق واسع بين اللاجئين مع ورود تقارير متعددة عن لاجئين يعيشون في الشوارع وفي أماكن عامة.[39]

500K

شخص عادوا إلى سوريا

"خلال الأسابيع القليلة الأولى من الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان، أصدرت عدة بلديات تحذيرات من أن اللاجئين الفارين من الجنوب لن يتم الترحيب بهم في محافظاتهم وأن أي لاجئ يستضيف عائلة أخرى فارة من الجنوب سيتم ترحيله قسراً.

وتطرّقت خطة الطوارئ الوطنية التي أعلنتها الدولة اللبنانية في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بشكل محدود إلى مجتمعات اللاجئين، ومن بين أكثر من 1,000 مركز إيواء جماعي تم إنشاؤها للنازحين داخليًا، قام العديد من إدارات هذه المراكز بإبعاد اللاجئين السوريين. وتشير التقارير إلى أن بعض السلطات المحلية و/أو المجتمعات المضيفة رفضت أو قيّدت الاستفادة من مراكز الإيواء على أساس الجنسية. على سبيل المثال، قال وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية بسام مولوي بشأن إيواء اللاجئين السوريين: "الاستجابة هي للبنانيين النازحين. هناك مراكز إيواء في البقاع مخصصة للسوريين." وفي حين تفيد التقارير أنه تم إنشاء عدد قليل من الملاجئ المنفصلة للاجئين السوريين النازحين داخل لبنان، لا يزال اللاجئون السوريون يشيرون إلى أنه يتم إبعادهم عن ملاجئ الطوارئ المخصصة للبنانيين..[40] ونظرًا إلى أن هذه الملاجئ لا تزال نقطة مركزية لتوفير المساعدات لتلبية الاحتياجات المتعددة، فإن اللاجئين السوريين الذين لا يستطيعون الوصول إلى هذه الملاجئ غالبًا ما يتم استبعادهم من أشكال أخرى من المساعدات الإنسانية ويعتمدون بشكل كبير على المنظمات غير الحكومية وأشكال المساعدات الطارئة المؤقتة, ما أجبر العديد منهم على العودة إلى سوريا.

38-The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) Flash Report, No. 42. As of November 07. https://daleel madani.org/sites/default/files/ocha_lebanon_flash_update42_20241107.pdf
39-New Arab, "Syrian Refugees Among Hundreds Sheltering on Beirut's Beaches As Israel Wages War on Lebanon" - https://www.newarab.com/features/syrian-refugees-find-shelter-beirut-beaches-amid-israels-war
40-Syria Daily, "Under Israeli fire in Lebanon, many Syrians have nowhere to turn,""https://syriadirect.org/under-israeli-fire-in-lebanon-many-syrians-have-nowhere-to-turn/

كما أن أولئك الذين لا مأوى لهم في لبنان معرضون بشكل خاص لإجبارهم على العودة إلى سوريا، وتمثّل الضغوطات المضاعفة وطويلة الأمد، عوامل دفع كبيرة في تشكيل عملية اتخاذهم قرار العودة. وقد دفعت الأعداد الكبيرة من العائدين قسرًا العديد من السياسيين اللبنانيين، بمن فيهم وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال هيكتور حجار ووزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام مولوي، إلى الإشارة إلى أن سوريا آمنة لعودة اللاجئين إليها.

وتتعارض هذه التصريحات بشكل مباشر مع استنتاجات العديد من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان. فالأمم المتحدة تُجمِع على أن سورية ليست آمنة للعودة.[41] وتشير وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء إلى أن سورية لا تزال تشهد مستويات عالية من العنف في جميع أنحاء البلاد مع انتشار خطر الاضطهاد.[42] وأصدرت لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سورية تقريرًا يؤكد أن سورية ليست فقط غير آمنة للعودة، بل إن العائدين إليها مستهدفون بشكل خاص من قبل النظام السوري.[43] وأكّدت منظمة العفو الدولية[44] وهيومن رايتس ووتش[45] ومنظمات حقوقية أخرى أنه لم تتوفر البيئة الآمنة في سوريا لعودة اللاجئين. وثّقت العديد من منظمات حقوق الإنسان انتهاكاتٍ جسيمة تعرّض لها لاجئون سوريون عادوا إلى سوريا بعد حملة الإخلاءات القسرية، ويواجه اللاجئون الذين لم يتمكنوا من العودة ولازالوا في لبنان، خطر الإخلاء القسري.

ويتعرّض اللاجئون السوريون يتم ترحيلهم أو يعودون إلى بلادهم بعد الإخلاءات القسرية، لخطر التعذيب والسجن وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. أما الذين بقوا في لبنان فهم معرضون لخطر الطرد القسري والتشرد الداخلي.

يتعرّض اللاجئون السوريون يتم ترحيلهم أو يعودون إلى بلادهم بعد الإخلاءات القسرية، لخطر التعذيب والسجن وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. أما الذين بقوا في لبنان فهم معرضون لخطر الطرد القسري والتشرد الداخلي.

41-ReliefWeb, "Syrian Arab Republic: 2024 Humanitarian Needs Overview (February 2024) - Syrian Arab Republic," March 3, 2024, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-2024-humanitarian-needs-overview-february-2024#:~:text=In%202024%2C%2016.7%20million%20people,of%20the%20crisis%20in%202011.&text=Syria%20remains%20a%20protection%20crisis.
42-European Union Agency for Asylum, "Country Guidance: Syria (April 2024)," April 15, 2024, https://euaa.europa.eu/publications/country-guidance-syria-april-2024.
43-The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "UN Commission of Inquiry: 'Syria, Too, Desperately Needs a Ceasefire,'" March 11, 2024, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/03/un-commission-inquiry-syria-too-desperately-needs-ceasefire.
44-Amnesty International, "Human Rights in Syria," accessed August 8, 2024, https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/syria/report-syria/.
45-Nadia Hardman, "'Our Lives Are Like Death,'" Human Rights Watch, March 28, 2023, https://www.hrw.org/report/2021/10/20/our-lives-are-death/syrian-refugee-returns-lebanon-and-jordan.

شهادات اللاجئين حول الآثار التي يواجهونها

خطر العودة إلى سوريا:

قد يقرّر اللاجئون إلى العودة بعد طردهم رغم المخاطر المحتملة التي تنتظرهم في سوريا. وقد يختار غير الراغبين أو غير القادرين على العودة إلى سوريا الانتقال إلى بلد ثالث، وغالبًا ما يكون ذلك عبر طرق بحرية خطرة.

في شهر يونيو/حزيران من هذا العام، أجرى مركز وصول لحقوق الإنسان مقابلة مع السيدة منى، وهي لاجئة سورية تعيش مع زوجها السيد كمال في منطقة البترون. وكانت السلطات قد أمرت الزوجين بإخلاء منزلهما ولكنهما بقيا بناء على طلب صاحب المنزل. تعرضا للاعتداء الجسدي من قبل ضباط أمن الدولة وتم اعتقال السيد كمال. وسرعان ما غادرا إلى سوريا بعد الحادث.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية:

يعمل معظم اللاجئين في القطاعات غير الرسمية وذات الأجور المنخفضة في لبنان،. ويؤدي طردهم إلى تعطيل سبل عيشهم بالكامل، من العمل إلى فرص التعليم. ومع زيادة مستويات فقرهم، فإنهم يكافحون من أجل الحصول على سكن جديد.

السيدة رانيا،
يونيو 2024

“إلى متى سأنام بين الأشجار؟ أنا ذاهبة إلى الموت، أحكوا قصتي.”

الآثار الصحية والنفسية:

إحدى الخدمات التي قد يفقد المهجّرون إمكانية الحصول عليها بعد إخلائهم هي الرعاية الصحية. تؤثر الأضرار الجسدية والنفسية الناجمة عن النزوح والنضال من أجل العثور على مسكن جديد على صحتهم بشكل كبير.

السيدة أميرة،
حزيران/يونيو 2024

”طفلي ذوي إعاقة، وليس لدي أحد. لا أستطيع النوم ليلًا خوفًا على حياة أطفالي.” - أم سورية لطفلين صغيرين تم إخلاؤها في منطقة زغرتا.“

النزوح الداخلي والتشرد:

في خضم التعامل مع السياسات التقييدية المتزايدة، قد ينزح اللاجئون داخليًا في لبنان مرات عديدة بحثًا عن الأمان والاستقرار. وبين التنقلات، يصبحون مشردين بسبب افتقارهم لخيارات السكن البديلة والفورية

السيد رامي
حزيران/يونيو 2024

"أطفالنا ونساؤنا تقطعت بهم السبل في الشوارع، وليس لديهم مأوى". - شاب سوري تم إخلاؤه في منطقة زغرتا.

تفاقم انعدام الأمن القانوني:

يؤدي غياب سيادة القانون والطبيعة التعسفية لعمليات الإخلاء القسري إلى زيادة تعرض اللاجئين لسوء المعاملة والاستغلال والاعتقال التعسفي والاحتجاز أو الترحيل - من دون أي إمكانية كافية للحصول على الدعم القانوني أو العدالة.

وخلال إحدى مداهمات الإخلاء التي وقعت في شهر يونيو الماضي، سمعت مجموعة من اللاجئين مجموعة من ضباط البلدية وهم يهينونهم بالقول "نريد التخلص منكم... نحن نشعر بالاشمئزاز من السوريين".

التحليل القانوني

وبموجب القانون الدولي، فإن الحماية والضمانات ضد الإخلاء القسري منصوص عليها في أحكام مختلفة في الصكوك الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 25 (1))[46] ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 11)[47]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 17)[48]، والأحكام الواردة في اتفاقيات عدم التمييز التي تتضمن أحكامًا إضافية بشأن السكن ومجموعات مثل "النساء والأقليات الدينية والإثنية والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين الذين يواجهون التمييز في ما يتعلق بالسكن".[49] وقد اعترفت لجنة حقوق الإنسان في قرارها 1993/77 بـ "ممارسة الإخلاء القسري" بوصفها "انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان" وأكدت مجددًا على الحق في "مكان آمن للعيش بسلام وكرامة" بما في ذلك أن المسؤولية القانونية "تقع على عاتق الحكومات".[50] وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات القانونية الدولية ليست ملزمة قانونًا، إلا أن لبنان صادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان الأخرى، ويعترف الدستور اللبناني صراحةً بالإطار الأوسع للقانون الدولي لحقوق الإنسان ويلتزم به، مما يجعل هذه الحقوق المعترف بها دوليًا محمية دستوريًا.

وعلى هذا النحو، خالف لبنان الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في هذه الصكوك الدولية وسنّ ممارسات وقوانين إدارية قسرية وتمييزية ضد اللاجئين، بما في ذلك الحد من قدرتهم على استئجار مسكن. فعلى سبيل المثال، ينص القانون رقم 296/2001 - الذي يعدل المرسوم الرئاسي لعام 1969 بشأن الحق في التملك العقاري للأجانب (المادة 1 (2)) - على أنه "لا يجوز اكتساب أي حق عقاري من أي نوع كان من قبل شخص لا يحمل جنسية دولة معترف بها أو من قبل أي شخص إذا كان هذا الاكتساب يتعارض مع أحكام الدستور المتعلقة بحظر التوطين الدائم".[51] وفي حين أن تعديل القانون فُسّر على وجه التحديد على أنه يحظر على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان اكتساب حقوق الملكية، فإن القانون يطبق قيودًا على اللاجئين الآخرين بما في ذلك السوريين. يحدد قانون الالتزامات والعقود (1932)، وقانون الإيجارات (2002) حقوق الملكية ويشير إلى أن الإخلاء يجب أن يكون بأمر من المحكمة وأن ملاك الأراضي لا يملكون الحق في طرد المستأجر من دون أمر من المحكمة.[52] وعلى الرغم من أن هذه الحماية تتماشى مع الالتزامات والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في السكن اللائق من قبل هيئات الأمم المتحدة، إلا أن هذه الحقوق القانونية نادرًا ما امتدت لتشمل اللاجئين في لبنان حيث "تتم معظم عمليات الإخلاء... من دون حماية قانونية كافية أو إجراءات قانونية سليمة" وهو ما يرقى إلى عمليات الإخلاء القسري.[53] وهذا يتعارض مع المبدأ التوجيهي الذي وضعه المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق الذي يؤكد على أنه "يجب على الدول ضمان المساواة في التمتع بالحق في السكن من دون تمييز لجميع النازحين داخليًا وجميع المهاجرين، بغض النظر عن الوثائق".[54]

خالف لبنان الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية وسنّ ممارسات وقوانين إدارية قسرية وتمييزية ضد اللاجئين، بما في ذلك الحد من قدرتهم على استئجار مسكن.

46-The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Universal Declaration of Human Rights," accessed August 8, 2024, https://www.ohchr.org/en/human-rights/universal-declaration/translations/english.
47-The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (1966)," accessed August 8, 2024, https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights.
48-The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "International Covenant on Civil and Political Rights," accessed August 8, 2024, https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights.
49-The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "The Human Right to Adequate Housing," accessed August 8, 2024, https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-housing/human-right-adequate-housing.
50-Refworld, UN Commission on Human Rights (49th sess. : 1993 : Geneva), "Forced Evictions," February 12, 2024, https://www.refworld.org/legal/resolution/unchr/1993/en/6639.
51-Norwegian Refugee Council, "Palestinians Right to Inherit Under the 2001 Amendment Law-Beirut Test Case," Norwegian Refugee Council (Norwegian Refugee Council (NRC), January 2016, https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/palestinian-refugees-right-to-inherit-under-the-2001-amendment-law.pdf.
52-Civil Judge of Beirut (president Mekié), Decision No. 501, issued on 11 November 2002.
53-Norwegian Refugee Council (NRC), "'In Constant Fear of Evictions: An Analysis of the Shelter Insecurity for Vulnerable Refugee Households in Lebanon During Covid-19," Norwegian Refugee Council (NRC), n.d., https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/in-constant-fear-of-eviction/in-constant-fear-of-eviction_lpc-irc_july-2020.pdf.
54- The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "A/HRC/43/43: Guidelines for the Implementation of the Right to Adequate Housing - Report of the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context," May 26, 2019, https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc4343-guidelines-implementation-right-adequate-housing-report-special.

وإضافةً لذلك، فإن الدولة اللبنانية، بصفتها طرفًا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ملزمة "بضمان المساواة في التمتع بالحق في السكن اللائق للمواطنين وغير المواطنين"،[55] وينبغي أن تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز الرسمي والموضوعي والمباشر وغير المباشر التي قد تؤدي إلى حرمان أي فرد من المساواة في الحصول على السكن اللائق.[56] فيما يتعلق بالسوريين على وجه التحديد، وكما هو مبين في هذا التقرير، اعتمدت العديد من البلديات والمحافظين المحليين قرارات إدارية غير رسمية باستخدام مبررات غير متسقة وتعسفية لعمليات الإخلاء من دون توفير الحماية القانونية الكافية أو الإجراءات القانونية الواجبة. وقد تصرفت هذه الهيئات المحلية وممثلوها في كثير من الأحيان خارج نطاق ولايتها القانونية لإصدار مثل هذه السياسات وفرضها على السلطات المسؤولة مما يجعلها متواطئة بشكل مباشر وغير مباشر في عمليات الإخلاء. كما فشلت الدولة اللبنانية أيضًا في وضع "آليات حماية فعالة لتأمين سبل انتصاف فعالة لانتهاكات الحق في السكن وعدم التمييز" ضد اللاجئين السوريين،[57] بما في ذلك ضمان: توفير التشاور الحقيقي، والإشعار المعقول، والتواصل الشفاف، وخيارات السكن البديلة، والدعم القانوني (والتعويض المحتمل)، وأخيرًا، ضمان عدم تعرض المطرودين لانتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن الإخلاء.[58] لا توفر القوانين الوطنية التي تم اعتمادها والممارسات غير الرسمية من قبل هيئات الحكم المحلي مبررًا قانونيًا لعمليات الإخلاء هذه، وبالتالي فإن طبيعة عمليات الإخلاء ترقى إلى مستوى "التمييز القائم على الجنسية أو التمييز الديني" نظرًا لاستهدافها المنهجي للاجئين السوريين.[59] ومن الأهمية الإشارة إلى أنه يجب على الدول أن تضمن أن أي قوانين أو أنظمة تسمح بالتدخل في مسكن الشخص "يجب أن تكون مطابقة لأحكام وأهداف وغايات [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية] ويجب أن تكون، في جميع الأحوال، معقولة في حالة معينة".[60]

ويبقى اللاجئون السوريون في لبنان في وضع قانوني هش، نظرًا لأن الدولة لم تصادق على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين (أو البروتوكول الإضافي لعام 1967) ولأنهم لا يتمتعون بالحماية الكافية بموجب تشريعات اللجوء المحلية المنصوص عليها في قانون الأجانب (1962). لذلك، حتى لو أشارت المحاكم أو القوانين الوطنية اللبنانية إلى أن الإخلاء يتم وفقًا للتشريعات الوطنية، فإن الوضع قد يشكل مع ذلك إخلاءً قسريًا، وبالتالي يعتبر غير قانوني إذا لم يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية المتعلقة بالدولة.[61] ويثير هذا الأمر إشكالية خاصة في سياق اعتمد فيه لبنان تدابيرًا للضغط على اللاجئين السوريين للعودة الجماعية إلى سوريا، في انتهاك للمبدأ الدولي العرفي لعدم الإعادة القسرية، لا سيما بسبب عدم وجود سبل انتصاف إدارية أو قانونية متاحة تسمح للأفراد السوريين، الذين لديهم مخاوف مبررة من الاضطهاد إذا ما أعيدوا إلى سوريا، بالطعن في قرارات الإعادة القسرية. وكما ورد في التعليق العام رقم 07 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن عمليات الإخلاء القسري "تحدث أيضًا فيما يتعلق بعمليات النقل القسري للسكان، والنزوح الداخلي، وعمليات إعادة التوطين القسري في سياق النزاع المسلح، والنزوح الجماعي، وتنقلات اللاجئين".[62]

55- The United Nations High Comissioner for Refugees (UNHCR) and UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD), "CERD General Recommendation XXX on Discrimination Against Non Citizens," RefWorld, August 5, 2004, para 32, https://www.refworld.org/legal/general/cerd/2004/en/39027.
56-Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment No. 20: Non-discrimination in economic, social and cultural rights (art. 2, para. 2, of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights), E/C.12/GC/20, 02 July 2009, paras. 7-10.
57-Human Rights Council, Guidelines for the Implementation of the Right to Adequate Housing, Report of the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context, A/HRC/43/43, para. 58(c).
58-Refworld. "General Comment No. 7: The Right to Adequate Housing (Art.11.1): Forced Evictions." Refworld, February 11, 2024. https://www.refworld.org/legal/general/cescr/1997/en/53063.
59-Human Rights Watch (HRW), "Lebanon: Mass Evictions of Syrian Refugees" April 20, 2018, https://www.hrw.org/news/2018/04/20/lebanon-mass-evictions-syrian-refugees
60-UN Human Rights Committee (HRC), CCPR General Comment No. 16: Article 17 (Right to Privacy), The Right to Respect of Privacy, Family, Home and Correspondence, and Protection of Honour and Reputation, 8 April 1988, para. 4.
61-The Office of the High Commissioner for Human Rights (OCHR), UN-Habitat, "Forced Evictions,", accessed August 8, 2024, https://www.ohchr.org/sites/default/files/FS25.Rev.1.pdf.
62-General Comment 07: The right to adequate housing, CESCR.

وتؤكد المفوضية أيضًا أن مبدأ عدم الإعادة القسرية لا يتعلق فقط بالعودة القسرية المباشرة بل ينطبق أيضًا في الحالات التي يشعر فيها اللاجئون أنه لم يُترك لهم خيار آخر سوى "العودة الطوعية". على هذا النحو، لا تعتبر العودة إلى الوطن طوعية عندما يتم إكراه اللاجئين من قبل سلطات البلد المضيف للحد من حرية اللاجئين في الاختيار من خلال الإكراه المباشر أو من خلال فرض عوامل دفع مثل قطع الخدمات الأساسية وتعزيز المشاعر المعادية للاجئين بين السكان المحليين.[63] وعلى هذا النحو، يجب تقييم عمليات الطرد القسري الممنهج والجماعي للاجئين السوريين للضغط على اللاجئين للعودة إلى سوريا، ضمن الأطر القانونية الأوسع للقانون الدولي لحقوق الإنسان. لقد فشل لبنان في الوفاء بالتزاماته في تهيئة الظروف اللازمة للاجئين ومعاملتهم بما يتماشى مع حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك حقوق السكن، واعتمد سياسة الطرد الجماعي والمنهجي للاجئين السوريين باستخدام الأدوات القانونية الرسمية والممارسات القسرية والتمييزية غير الرسمية.

التوصيات

<u>إلى الحكومة اللبنانية</u>

• يجب على السلطات اللبنانية وقف حملات الإخلاء القسري للاجئين السوريين فورًا وإيقاف جميع العمليات الأمنية التي تستهدف اللاجئين وأي فئات ضعيفة أخرى.
• يجب على لبنان الوفاء بالتزاماته الدولية لحماية حقوق السكن والأراضي والممتلكات الخاصة باللاجئين السوريين وضمان حصولهم على مأوى ملائم.
• يجب أن تضمن السلطات اللبنانية عدم تعرض اللاجئين السوريين والفئات المستضعفة الأخرى لعمليات الترحيل القسري أو العودة القسرية إلى سوريا، حيث قد يواجهون مخاطر أمنية كبيرة.
• يدعو مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) السلطات اللبنانية إلى ضمان حصول اللاجئين السوريين على مراكز إيواء جماعية معتمدة من الحكومة و/أو ضمان تخصيص مواقع وموارد محددة لاستيعاب هذه الفئات السكانية.
• يجب على الحكومة اللبنانية الالتزام بالقوانين الدولية التي تنص على حماية حقوق السكن والأراضي، والامتناع عن أي تصرفات مباشرة أو غير مباشرة يمكن أن تؤدي إلى الترحيل القسري أو العودة القسرية للاجئين السوريين إلى سوريا.

63-United Nations High Commissioner for Refugees Geneva, "Voluntary Repatriation: International Protection," United Nations High Commissioner for Refugees Geneva (United Nations High Commissioner for Refugees Geneva, 1996), https://www.unhcr.org/bg/wp-content/uploads/sites/18/2016/12/Handbook_Voluntary-Repatriation_1996.pdf.

إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

• يطالب مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بالالتزام بتفويضها لمراقبة الانتهاكات ضد اللاجئين والإبلاغ عنها وتقديم الحماية لهم.
• يجب على المفوضية اتخاذ خطوات استباقية لمعالجة الانتهاكات المستمرة للإخلاء القسري والنزوح القسري للاجئين وضمان حماية حقوقهم الأساسية.
• يجب على المفوضية السامية والمنظمات الأممية الأخرى توفير المساعدات الإنسانية وفقًا للمبادئ الإنسانية، وضمان أن تكون المساعدات متاحة للجميع، بما في ذلك ضحايا الإخلاء القسري واللاجئين النازحين بسبب التصعيد الإسرائيلي الأخير.

إلى المجتمع الدولي

• يجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية للمساعدات الإنسانية بناءً على الاحتياجات للفئات المستضعفة في لبنان، وخصوصًا اللاجئين السوريين، لضمان الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل المأوى والطعام والرعاية الصحية.
• في ضوء عمليات الإخلاء القسري المستمرة والنزوح الداخلي الأخير أثناء الهجمات الإسرائيلية، يجب على المجتمع الدولي التأكيد على التزامات لبنان بعدم الإعادة القسرية.

[61] United Nations High Commissioner for Refugees Geneva, "Voluntary Repatriation: International Protection," United Nations High Commissioner for Refugees Geneva (United Nations High Commissioner for Refugees Geneva, 1996), https://www.unhcr.org/bg/wp-content/uploads/sites/18/2016/12/Handbook_Voluntary-Repatriation_1996.pdf.

المراجع

Access Center for Human Rights (ACHR), “Forced Eviction of Syrian Refugees in Lebanon”, May 11, 2021, https://www.achrights.org/en/2021/05/11/12214/

Arab News, “Hezbollah Chief Urges Beirut to Allow Syrian Migrant Boats to Leave for Europe”, May 13, 2024, https://www.arabnews.com/node/2509611/middle-east

Ammar Musarea, “Protecting Syrian Refugees in Lebanon,” Washington Institute (Washington Institute, May 8, 2024),
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/protecting-syrian-refugees-lebanon

Amnesty International, “Human Rights in Syria,” accessed August 8, 2024,
https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/syria/report-syria/

Andrea López-Tomàs, “Anti-Syrian Sentiment Intensifies in Lebanon Amid Economic Crisis,” The Media Line, April 24, 2024,
https://themedialine.org/top-stories/anti-syrian-sentiment-intensifies-in-lebanon-amid-economic-crisis/

Atallah, N. M. (2024, April 14). Attacks against Syrians in Lebanon surge after killing of Christian party official. The National.
https://www.thenationalnews.com/news/mena/2024/04/12/syrians-lebanon-attacks-lebanese-forces-pascal-sleiman/

Catherine Pepinster, “Lebanese Church Leader Calls for Repatriation of Syrian Refugees,” The Tablet, January 12, 2023,
https://www.thetablet.co.uk/news/16393/lebanese-church-leader-calls-for-repatriation-of-syrian-refugees

Daraj, “Arbitrary Eviction Notices: Syrian Refugees in Lebanon Forced to the Streets - Daraj,” Daraj, July 15, 2024,
https://daraj.media/en/arbitrary-eviction-notices-syrian-refugees-in-lebanon-forced-to-the-streets/

Daleel Madani, “The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) Flash Report, No. 42. As of November 07”. https://daleel madani.org/sites/default/files/ocha_lebanon_flash_update42_20241107.pdf

Enab Baladi, “Samir Geagea: 40% of Syrians in Lebanon Are ‘Illegal Refugees,’” April 19, 2024,
https://english.enabbaladi.net/archives/2024/04/samir-geagea-40-of-syrians-in-lebanon-are-illegal-refugees/

European Union Agency for Asylum, “Country Guidance: Syria (April 2024),”, April 15, 2024,
https://euaa.europa.eu/publications/country-guidance-syria-april-2024

Human Rights Watch (HRW), “Lebanon: Mass Evictions of Syrian Refugees” April 20, 2018,
https://www.hrw.org/news/2018/04/20/lebanon-mass-evictions-syrian-refugees

Info Migrants, “Posters, Ads Against Syrian Refugees Spark Uproar in Lebanon,” March 1, 2024,
https://www.infomigrants.net/en/post/55946/posters-ads-against-syrian-refugees-spark-uproar-in-lebanon

Kulluna Irada, “The Syrian Refugee Crisis in Lebanon: Managing the Crisis and Ensuring the Right of Return”, May 16, 2024, https://kulluna-irada.org/article-172

La Croix International, “Lebanon: Syrian Refugees Facing Wave of Expulsions,” June 19, 2024, https://international.la-croix.com/bakhitastories/lebanon-syrian-refugees-facing-wave-of-expulsions
L’Orient Today, “‘Most Syrians’ in Lebanon Will Be ‘deported,’ Mikati Says from Bkirki”, April 13, 2024, https://today.lorientlejour.com/article/1410127/most-syrians-in-lebanon-will-be-deported-mikati-says-from-bkirki.html
Lebanese General Security. “طبض وتنظيم ملف السوريين.” Lebanese General Security - posts. Accessed July 25, 2024. https://www.general security.gov.lb/ar/posts/418
Lyana Alameddine and Michel Hallakk, “Around 1,100 Syrian refugees forced to evacuate Kouba, north Lebanon,” L’Orient Today, May 29, 2024, https://today.lorientlejour.com/article/1415455/around-1100-syrian-refugees-forced-to-evacuate-kouba-north-lebanon.html
Malek Jadah, “Syrians who are not ‘displaced’ could face forced repatriation under new government proposal,” L’Orient Today, April 2, 2024, https://today.lorientlejour.com/article/1408960/syrians-who-are-not-displaced-could-face-forced-repatriation-under-new-government-proposal.html
Mateo Nelson, “Syrians Fleeing Lebanon’s South Struggle Amid Lack of Support,” Syria Direct, January 28, 2024, https://syriadirect.org/syrians-fleeing-lebanons-south-struggle-amid-lack-of-support/
Menelaos Hadjicostis, “7 EU Members Say Conditions in Syria Should Be Reassessed to Allow Voluntary Refugee Returns | AP News,” AP News, June 7, 2024, https://apnews.com/article/migrants-refugees-syria-eu-lebanon-safe-zones-returns-3b52a8b2d55acb6838c1e34916638f4b
Nada Maucourant Atallah, “Attacks Against Syrians in Lebanon Surge After Killing of Christian Party Official,” The National, April 14, 2024, https://www.thenationalnews.com/news/mena/2024/04/12/syrians-lebanon-attacks-lebanese-forces-pascal-sleiman/
Nadia Al-Faour, “How Syrian Refugees Became a Scapegoat for Lebanon’s Man-made Catastrophe,” Arab News, September 25, 2022, https://www.arabnews.com/node/2168811/middle-east
Nadia Hardman, “‘Our Lives Are Like Death,’” Human Rights Watch, March 28, 2023, https://www.hrw.org/report/2021/10/20/our-lives-are-death/syrian-refugee-returns-lebanon-and-jordan
Natacha Danon, “Under Israeli fire in Lebanon, many Syrians have nowhere to turn,”, Syria Daily, “https://syriadirect.org/under-israeli-fire-in-lebanon-many-syrians-have-nowhere-to-turn/
Natasha Hall and Will Todman, “Lebanon’s Dangerous Campaign Against Refugees,” CSIS, June 4, 2024, https://www.csis.org/analysis/lebanons-dangerous-campaign-against-refugees
Norwegian Refugee Council (NRC), “’In Constant Fear of Evictions: An Analysis of the Shelter Insecurity for Vulnerable Refugee Households in Lebanon During Covid-19,” Norwegian Refugee Council (NRC), n.d., https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/in-constant-fear-of-eviction/in-constant-fear-of-eviction_lpc-irc_july-2020.pdf
Norwegian Refugee Council (NRC), “Palestinians Right to Inherit Under the 2001 Amendment Law-Beirut Test Case,” Norwegian Refugee Council (Norwegian Refugee Council (NRC), January 2016, https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/palestinian-refugees-right-to-inherit-under-the-2001-amendment-law.pdf

Paula Astih, “Lebanese Interior Ministry, General Security Take Steps to Resolve Syrian Refugee Crisis,” Asharq Al-Awsat, April 20, 2024,
https://english.aawsat.com/arab-world/4975506-lebanese-interior-ministry-general-security-take-steps-resolve-syrian-refugee
Philippe Pernot, “In Crisis-hit Lebanon, Syrian Refugees Kidnapped for Ransom,” The New Arab, September 12, 2023,
https://www.newarab.com/analysis/crisis-hit-lebanon-syrian-refugees-kidnapped-ransom
Refworld. “General Comment No. 7: The Right to Adequate Housing (Art.11.1): Forced Evictions.” Refworld, February 11, 2024. https://www.refworld.org/legal/general/cescr/1997/en/53063
RefWorld, The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) and UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD), “CERD General Recommendation XXX on Discrimination Against Non-Citizens”, August 5, 2004, para 32,
https://www.refworld.org/legal/general/cerd/2004/en/39027
Refworld, UN Commission on Human Rights (49th sess.: 1993: Geneva), “Forced Evictions,” February 12, 2024, https://www.refworld.org/legal/resolution/unchr/1993/en/6639
ReliefWeb, Lebanon: Flash Update #46 - Escalation of hostilities in Lebanon, as of 21 November 2024 - Lebanon. (2024, November 23).
https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-flash-update-46-escalation-hostilities-lebanon-21-november-2024
ReliefWeb, “Lebanon: Hundreds of Thousands of Syrian Refugees at Imminent Risk of Deportation - Lebanon”, May 17, 2024,
https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-hundreds-thousands-syrian-refugees-imminent-risk-deportation
ReliefWeb, “Syrian Arab Republic: 2024 Humanitarian Needs Overview (February 2024)”, March 3, 2024,
https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-2024-humanitarian-needs-overview-february-2024#:~:text=In%202024%2C%2016.7%20million%20people,of%20the%20crisis%20in%202011.&text=Syria%20remains%20a%20protection%20crisis
Rudaw, “‘I’d Rather Die’: Syrians in Lebanon Fear Deportation,” April 28, 2023,
https://www.rudaw.net/english/middleeast/syria/280420231
Sara Stachelhaus, “EU-Lebanon Deal: Turning a Blind Eye to Reality | Heinrich Böll Stiftung | Brussels Office - European Union”, July 16, 2024,
https://eu.boell.org/en/2024/07/16/eu-lebanon-deal-turning-blind-eye-reality
Suzanne Abou Said, “Syrian Refugees Among Hundreds Sheltering on Beirut’s Beaches as Israel Wages War on Lebanon”, The New Arab,
https://www.newarab.com/features/syrian-refugees-find-shelter-beirut-beaches-amid-israels-war
The Cradle, “Lebanon Tightens Restrictions on Syrian Refugees,” May 4, 2023,
https://thecradle.co/articles-id/523
The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), “International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (1966)”, accessed August 8, 2024,
https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights

The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), The Human Right to Adequate Housing", accessed August 8, 2024,
https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-housing/human-right-adequate-housing
The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "UN Commission of Inquiry: 'Syria, Too, Desperately Needs a Ceasefire,'" March 11, 2024,
https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/03/un-commission-inquiry-syria-too-desperately-needs-ceasefire
The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "International Covenant on Civil and Political Rights," accessed August 8, 2024,
https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights
The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "A/HRC/43/43: Guidelines for the Implementation of the Right to Adequate Housing - Report of the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context," May 26, 2019,
https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc4343-guidelines-implementation-right-adequate-housing-report-special
The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Forced Evictions," accessed June 27, 2024, https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-housing/forced-evictions
The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), UN Habitat, "Forced Evictions", accessed August 8, 2024, https://www.ohchr.org/sites/default/files/FS25.Rev.1.pdf
The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Universal Declaration of Human Rights," accessed August 8, 2024,
https://www.ohchr.org/en/human-rights/universal-declaration/translations/english
United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Lebanon - UNHCR Global Focus," accessed 19 November 2024, https://reporting.unhcr.org/operational/operations/lebanon
United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "UNHCR Lebanon at Glance," accessed 19 November 2024. https://www.unhcr.org/lb/at-a-glance
United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) Geneva, "Voluntary Repatriation: International Protection," United Nations High Commissioner for Refugees Geneva (United Nations High Commissioner for Refugees Geneva, 1996),
https://www.unhcr.org/bg/wp-content/uploads/sites/18/2016/12/Handbook_Voluntary-Repatriation_1996.pdf
Ward, C. (n.d.). The ad campaign in Lebanon fuelling violence against Syrians. The New Arab.
https://www.newarab.com/analysis/ad-campaign-lebanon-fuelling-violence-against-syrians
X (Formerly Twitter), April 10, 2024, https://x.com/jamil_el_sayyed/status/1778094264502604058
X (Formerly Twitter), April 8, 2024, https://x.com/sawtkellebnen/status/1777424206680014998
Xinhua, "Syrian refugees cost Lebanon over 40 bln USD since 2011: FM," China.org.cn, January 23, 2023, http://www.china.org.cn/world/Off_the_Wire/2023-01/23/content_85072361.htm
Youssef Khalil, "Corruption Could Undermine EU Financial Package, Says Lebanon's Finance Minister," https://kataeb.org/, May 4, 2024,
https://en.kataeb.org/articles/corruption-could-undermine-eu-financial-package-says-lebanons-finance-minister

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)

معًا من أجل حقوق الإنسان

Attribution-NonCommercial-
NoDerivatives 4.0 International
(CC BY-NC-ND 4.0)

@ACHRights

info@achrights.org

www.achrights.org